مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

قيد البحث

# العزوف والمقاطعة الانتخابية في العراق
## تحليل من منظور مدخل تحويل الصراع

زهراء عبد الرزاق جبر

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

**العزوف والمقاطعة الانتخابية في العراق: تحليل من منظور مدخل تحويل الصراع**

**سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية**

**الاصدار / ورقة بحثية**

**الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية، الحوكمة والدستور والقانون, الانتخابات**

**زهراء عبد الرزاق جبر / باحثة أكاديمية في إدارة الصراع وبناء السلام**

---

**عن المركز**

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

**ملحوظة:**

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

**حقوق النشر محفوظة © 2025**

**www.bayancenter.org**
**info@bayancenter.org**
**Since 2014**

## المقدمة

مدخل تحويل الصراع هو إطار تحليلي يركز على فهم الصراع والقضايا المرتبطة به من خلال دراسة جذوره البنيوية والثقافية والعلاقية والشخصية.

ينطلق هذا المدخل من سؤال جوهري: كيف نضع حداً لشيء هدام ونبني مكانه شيئاً مرغوباً؟ وهو ينظر إلى الصراع ليس كأزمة آنية فقط، بل كفرصة لإحداث تحول عميق في الهياكل والعلاقات التي تغذيه.

يهدف هذا المدخل إلى تعزيز عمليات التغيير المستدام من خلال التركيز على حلول جذرية بدلاً من المعالجات المؤقتة، وتحويل الصراع إلى مسار بناء يعيد تشكيل الواقع بطريقة أكثر عدلاً وإنصافاً. ومع أنه طور لفهم النزاعات الكبرى كالحروب والصراعات الدولية، إلا أن فاعليته تمتد أيضاً لتشمل المشكلات الداخلية في المجتمعات، مثل التوترات السياسية أو فقدان الثقة بالعملية الانتخابية.

في الحالة العراقية، يُفترض أن تمثل الانتخابات أداة لتعزيز الشرعية وبناء الثقة بين المواطن والنظام السياسي. غير أن الواقع يشير إلى العكس؛ فبعد خمس دورات انتخابية منذ عام 2005، لم تنتج العملية الانتخابية ثقة حقيقية، بل أسهمت في تعميق الفجوة بين المواطن والأحزاب السياسية، وهو ما ظهر بشكل بارز في انتخابات عام 2021، إذ سجلت أدنى نسبة مشاركة نتيجة العزوف والمقاطعة.

الصراع هنا ليس صراعاً دولياً، بل صراع داخلي ينطلق بين المواطنين والأحزاب السياسية التقليدية التي تشكل النظام السياسي. وهو تعارض وتناقض في المصالح والأهداف بين الطرفين، إذ تميل الأحزاب التقليدية إلى الحفاظ على مصالحها على حساب تطلعات المواطنين، مما يؤدي إلى فقدان الثقة وانتشار ظواهر العزوف والمقاطعة.

بناءً على ذلك، تنطلق مشكلة هذا البحث من تساؤل أساسي: رغم أن الانتخابات يفترض أن تعزز ثقة المواطنين بالنظام السياسي، إلا أن الأمر انعكس في العراق بشكل مختلف، إذ تجلت حالة عدم الثقة لدى أغلبية كبيرة من المواطنين. وعليه، يسعى البحث إلى تحليل هذه الإشكالية عبر ثلاثة مستويات: البعد البنيوي، والبعد الثقافي، والبعد العلاقاتي، في محاولة لفهم جذور المشكلة واقتراح معالجات واقعية تسهم في إعادة بناء الثقة بين المواطن والنظام السياسي.

وقد تم تقسيم هذه الورقة إلى أربعة محاور رئيسية: يتناول المحور الأول المفهوم الأكاديمي لتحويل الصراع بوصفه الإطار النظري الذي تستند إليه الدراسة. أما المحور الثاني فيعرض القضية العراقية وظاهرة العزوف والمقاطعة الانتخابية وآفاقها المستقبلية. بينما يركز المحور الثالث على تحليل الظاهرة وفق أبعاد تحويل الصراع الثلاثة (البنيوي، الثقافي، العلاقاتي). وأخيراً، يتضمن المحور الرابع المعالجات المقترحة التي تستند إلى منظور تحويل الصراع.

**المحور الاول: تعريف مفهوم تحويل الصراع – جون بول ليديراتش**

يتناول هذا المحور الإطار النظري لمفهوم تحويل الصراع كما طوره جون بول ليديراتش، باعتباره أحد أبرز الباحثين في مجال إدارة الصراع وبناء السلام.

ويعرف جون بول ليديراتش تحويل الصراع على أنه: «القدرة على تصوير مد الصراع الاجتماعي وجذوره والتجاوب معها، بوصفها فرصاً واهبة للحياة، لخلق عمليات تغيير بنيوية تقلل من العنف وتزيد من العدالة، في التفاعل المباشر، والبُنى الاجتماعية، والاستجابة للمشكلات الحقيقية في الحياة ضمن العلاقات البشرية.“[1]

يعكس تعريف ليديراتش فهماً عميقاً للصراع بوصفه فرصة للتغيير البنيوي، لا مجرد حالة سلبية. ويشير إلى أهمية قراءة ديناميكية الصراع والتعامل معه بوعي. الهدف من التحويل هو تقليل العنف وزيادة العدالة داخل العلاقات والبُنى الاجتماعية. بذلك، يتحول الصراع إلى مدخل لإصلاح المشكلات الحقيقية في المجتمع. ومن هنا، يركز جوهر تحويل الصراع على خلق استجابات مكيفة تجاه الصراع البشري من خلال عمليات تغير تزيد العدالة وتقلل العنف.

يركز مدخل تحويل الصراع على سؤال جوهري طرحه جون بول ليديراتش، وهو: «كيف يمكن أن نضع حداً لشيء هدام، ونبني شيئاً مرغوباً فيه؟». يستهدف هذا المدخل العلاقات بين الأطراف، ويعمل على تعزيز عمليات التغيير الإيجابي. أما من حيث الإطار الزمني، فإن أفق التغيير يمتد من المدى المتوسط إلى المدى الطويل، مما يعكس طبيعة هذا المدخل بوصفه عملية تدريجية تعالج الجذور العميقة للصراع ولا تكتفي بإدارة مظاهره السطحية.[2]

وبناءً على ما سبق، فإن مدخل تحويل الصراع لا يكتفي بتقديم حلول وقتية أو مؤقتة تشبه «إبر التخدير» التي تخفي الأعراض دون معالجة الجذور، بل يركز على تحليل الصراع من العمق، أي من خلال الحضور الواعي والفهم الشامل لجذور المشكلة. ويقوم هذا المدخل على صياغة

1. . جون بول ليديراتش، تحويل الصراع، جمعية الامل العراقية، دار الثقافة -مصر، ص23
2 . جون بول ليديراتش، مصدر سبق ذكره، ص44

معالجات تستهدف جوهر الصراع لا سطحه، عبر فهم شامل لكل مستوياته، والنظر إليه من مختلف الزوايا والسياقات. ومن ثم، تُبنى المعالجات على هذا الفهم العميق بهدف الوصول إلى تحول حقيقي ومستدام في العلاقات والنظم التي تغذي الصراع. وإن مدخل تحويل الصراع يشمل أبعاداً تتمثل في البعد البنيوي والبعد الثقافي والبعد العلاقاتي.

*** البعد البنيوي عند جون بول ليديراتش**

يسلط هذا البعد الضوء على الأسباب الخفية للصراع، ويركز على الأنماط والتغييرات التي يحدثها في البُنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. كما يعنى هذا الجانب بطريقة إقامة البُنى الاجتماعية والهيئات والمؤسسات، وكيفية المحافظة عليها، وكيف تتغير هذه البُنى بفعل الصراع. إن التحويل في هذا البعد يستلزم تحليل الأحوال الاجتماعية التي تسببت في الصراع، والطريقة التي يؤثر بها الصراع في تغيير البُنى والأنماط الاجتماعية، وهو ما يخص المستوى الوصفي. أما في المستوى التوجيهي، فإن التحويل يتمثل في التدخل المعتمد بهدف اكتساب استبصار بالأسباب الباطنية والأحوال الاجتماعية التي أحدثت أساليب التغيير العنيفة الناتجة عن الصراع. مما تقدم، يُعد البعد البنيوي من أهم الأبعاد في فهم طبيعة الصراع، إذ يُظهر أن الأزمات لا تكمن في الأحداث الظاهرة فحسب، بل هناك خلل عميق في هياكل النظام السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي. لذا، فإن التركيز على معالجة سطحية تتجاهل هذه الجذور لن يؤدي إلى تغيير حقيقي أو دائم. ومن هنا، فإن التركيز على إصلاح البُنى القائمة وإعادة تشكيلها بما يضمن العدالة والشمول هو حجر الأساس في مدخل تحويل الصراع.

*** البعد الثقافي عند جون بول ليديراتش**

يشير هذا البعد إلى التغييرات التي يُحدثها الصراع في الأنماط الأوسع لحياة الجماعة، بما في ذلك تغير الهوية والدور، وكيف تؤثر الثقافة على أنماط الاستجابة للصراع. يتمثل التحويل في هذا البعد بمحاولة فهم الكيفية التي يؤثر بها الصراع على الأنماط الثقافية للمجتمع، وكيف يمكن أن تتغير هذه الأنماط المتراكمة والمشتركة، والتي تحدد الطريقة التي يفهم بها الناس واقعهم ويتفاعلون معه. وبهذا، يرى جون بول ليديراتش أن الصراع لا يقتصر تأثيره على السياسة أو القوانين فحسب، بل يمتد ليشمل طريقة تفكير الناس وقيمهم وعاداتهم وهويتهم. فالثقافة تحدد كيفية استجابة الأفراد والجماعات للأزمات والخلافات، وإذا كانت هذه الأنماط الثقافية سلبية أو جامدة، فإنها تعيد إنتاج الصراع وتغذّيه.

*** البعد العلاقاتي عن جون بول ليديراتش**

يشير هذا البعد إلى التغيرات التي تطرأ على العلاقات التي يتم فيها التعامل وجهاً لوجه، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير هذه العلاقات وقوتها وتبادل الاعتمادية فيها، بالإضافة إلى جوانب الصراع الظاهرة والمتفاعلة. أما على مستوى التحويل، فإن «التحويل التوجيهي» يشير إلى التدخل المتعمد بهدف التقليل إلى أدنى حد من أشكال التواصل التي تؤدي وظائفها بصورة ضعيفة، وزيادة الفهم المتبادل إلى أقصى درجة ممكنة. ويتضمن ذلك إبراز المخاوف والآمال والأهداف العلاقية لجميع الأطراف المنخرطة في الصراع.[3]

3. جون بول ليديراتش، مصدر سبق ذكره، ص35

## المحور الثاني: عرض القضية وآفاق المستقبل

### * عرض القضية (الانتخابات في العراق والعزوف/المقاطعة)

بدأت تجربة الانتخابات في العراق بعد سقوط النظام السياسي الدكتاتوري، إذ تحول النظام من دكتاتوري إلى نظام ديمقراطي يقوم على اختيار الشعب لممثليه في البرلمان من خلال الانتخابات، وهي الوسيلة الأساسية للتعبير عن إرادة المواطنين وثقتهم بالنظام السياسي. بعد سنوات من سيطرة حزب واحد، ظهرت التعددية الحزبية عام 2005 مع إجراء أول انتخابات برلمانية، ومنذ ذلك الحين تُنظَّم الانتخابات كل أربع سنوات.

ومع توالي الدورات الانتخابية، برزت ظاهرة العزوف والمقاطعة بشكل متزايد، ويدلل على ذلك نسبة المشاركة في الانتخابات، إذ نشاهد تراجع في نسبة وفق التالي. ففي انتخابات عام 2010 بلغت النسبة 62% أما انتخابات 2014 سجلت نسبة 60%، وانتخابات 2018 فكانت النسبة 52% وانتخابات 2021 بلغت 41%، وسجلت انتخابات عام 2023 تراجع ملحوظا بشكل كبير فبلغت النسبة39%.

تعكس هذه الأرقام تراجعاً حاداً في إقبال المواطنين على التصويت، ما يشير إلى أزمة ثقة بين الشعب والنظام السياسي. لذلك برزت ظاهرتان: العزوف والمقاطعة. إذ إن العازفين هم الذين يمتنعون عن التصويت بسبب عدم الاهتمام، أو ضعف الوعي السياسي، أو الشعور بعدم جدوى الانتخابات، بينما المقاطعون يتخذون موقفاً احتجاجياً واعياً برفض المشاركة، تعبيراً عن فقدان الثقة بالعملية الانتخابية ومخرجاتها.

وقد تحول دور الأحزاب، في نظر المواطنين، من تمثيل مصالحهم إلى السعي وراء السلطة والثروة، بينما تراجعت مؤشرات الحياة الكريمة مثل الخدمات والتعليم والصحة وفرص العمل، وانتشر الفساد وتكررت نفس الوجوه في كل دورة انتخابية، ولم تتحقق وعود الإصلاح، مما

رسخ شعور اليأس لدى شريحة واسعة من المواطنين، ودفعهم إلى اعتبار المقاطعة وسيلة احتجاجية للتعبير عن عدم رضاهم عن العملية الانتخابية وعدم ثقتهم في نتائجها. ويرى عدد من المحللين أن هذه الظاهرة مرشحة للاستمرار وربما تتفاقم في الانتخابات المقررة في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.

## آفاق المستقبل

آفاق المستقبل في مدخل تحويل الصراع تتصل بعمليات التغيير التي يطمح إليها أصحاب المصلحة في الصراع، أي كيف يتصورون شكل الوضع المنشود، وما هي التحولات التي يسعون إلى تحقيقها. وفي موضوعنا، فإن المقاطعين والعازفين يتطلعون نحو عدة أمور من أجل المشاركة في الانتخابات، وهي كالآتي:

1. انتخابات تعكس طموحات المواطنين وتتيح اختيار أحزاب ذات رؤية واضحة لإصلاح الواقع العراقي.
2. اختيار أحزاب سياسية مغايرة للأحزاب التقليدية، تمتلك الكفاءة والقدرة على إدارة الدولة بصورة فعّالة، وتعمل على توفير مقومات الحياة الكريمة للمواطنين، مثل الخدمات الأساسية والتعليم والصحة وفرص العمل.
3. أن تكون الانتخابات وسيلة للتغيير الفعلي، لا مجرد تكرار نفس الوجوه والأحزاب السابقة.
4. ضمان النزاهة والشفافية في العملية الانتخابية لتعزيز الثقة بالمؤسسات الديمقراطية.
5. إقامة العلاقة بين الأحزاب والمواطنين على أساس المواطنة الحقيقية: الحقوق والواجبات، بعيداً عن الأساليب الزبائنية وشراء الأصوات.

خلاصة القول، إن ما يتطلع إليه المواطنون هو أن تؤدي الانتخابات إلى إنتاج نظام سياسي قادر على تلبية تطلعاتهم في حياة كريمة. ومن هذا المنطلق، يأمل المقاطعون والعازفون أن تتحول الانتخابات إلى وسيلة للتغيير الحقيقي، لا مجرد إعادة إنتاج للأحزاب التقليدية التي أخفقت في تلبية احتياجات المجتمع، بل إلى مدخل لظهور قوى سياسية جديدة تسهم في بناء نظام سياسي أكثر استجابة لتطلعات المواطنين.

## المحور الثالث: ابعاد تحويل الصراع (الانتخابات في العراق والعزوف/المقاطعة)

### *البعد البنيوي والانتخابات في العراق

### جذر البعد البنيوي

إن النظام السياسي في العراق لم يتشكل بصورة طبيعية، بل ولد نتيجة صراع على السلطة بين المكونات السياسية بعد عام 2003. فبعد عقود من النظام الدكتاتوري الذي همش بعض المكونات، برز النظام الجديد كفرصة لهذه القوى من أجل تثبيت حصصها في السلطة. ومن هنا تم اختيار نموذج الديمقراطية التوافقية كآلية لإدارة الصراع السياسي بين المكونات، بما يضمن لكل طرف نصيبه في الحكم. وقد ترتب على ذلك أن تحولت الدولة إلى فضاء لتقاسم المنافع والمغانم، بدلا من بناء نظام سياسي مؤسسي قائم على الكفاءة. وهو ما تؤكده بعض الدراسات التي تشير إلى أن: «الأحزاب السياسية بعد عام 2003 أصابها الخلاف والاختلاف حول طبيعة النظام السياسي للعراق، وانعكست هذه الحالة على الاستقرار السياسي، فأصبح الشغل الشاغل لبعض القوى والتيارات ليس إقامة دولة حديثة وبناء النظام السياسي، وإنما الحصول على المكاسب السياسية[4].» وبذلك عملت الأحزاب التقليدية على السيطرة على مفاصل الدولة وتسخير

4 . محمد المساري، النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة،2019، ص127

مواردها لتعزيز بقائها في الحكم. وجرت «هندسة» النظام الانتخابي بما يخدم مصالحها ويجعل الانتخابات مجرد وسيلة لتجديد وجودها في السلطة. ومن الطبيعي - في ظل هذا الواقع - أن تكرس حالة العزوف والمقاطعة لدى المواطنين، باعتبار أن الانتخابات لا تمثل أداة تغيير حقيقية، بل أداة لإدامة هيمنة القوى التقليدية

وبذلك برزت عدة عوامل أسهمت في ترسيخ ظاهرة العزوف والمقاطعة، من أبرزها: غياب قانون انتخابي عادل، عدم تفعيل قانون الأحزاب، هيمنة القوى التقليدية على السلطة والموارد، إضعاف الأحزاب الناشئة، وتحويل الدولة إلى فضاء لتقاسم المنافع بدلاً من فضاء لبناء نظام سياسي مؤسسي. نذكر هذه العوامل على النحو الآتي:

**آثار البعد البنيوي**

1. **النظام الانتخابي**: يعد النظام الانتخابي عاملاً أساسياً في بناء المؤسسات الديمقراطية، غير أن التجربة العراقية أظهرت أن صياغته ظلت خاضعة لإرادة الأحزاب السياسية التي تعدله وفق مصالحها. لذا تسبق كل دورة انتخابية خلافات حادة داخل البرلمان، ثم يمرر القانون وفق توازنات القوى المهيمنة. وكما يشير أحد الباحثين: «تلعب المصالح السياسية للكتل والأحزاب الدور الرئيس في اختيار نوع النظام الانتخابي الذي يضمن مصالحها، في حين أن النظام الأمثل هو الذي تحدده خبرات المختصين المحايدين بوصفه الوسيلة الأنسب للوصول إلى السلطة.»[5] فقد اعتمد العراق عام 2010 نظام التمثيل النسبي مع دوائر متعددة وقائمة مفتوحة، ثم استُبدل عام 2014 بنظام «سانت ليغو» المعدل الذي يمنح أفضلية للقوائم الكبيرة، ليعود في انتخابات 2021 إلى نظام الدوائر المتعددة، ثم يُعاد عام 2023 إلى «سانت ليغو» المعدل. وهكذا ظل القانون الانتخابي أداة سياسية لإدامة هيمنة القوى

5 . محمد المساري، مصدر سبق ذكره، ص29

التقليدية، بدلاً من أن يكون وسيلة لتعزيز العدالة التمثيلية، مما عمّق من ظاهرة العزوف والمقاطعة.

2. **عدم تفعيل قانون الأحزاب السياسية:** على الرغم من إقرار قانون الأحزاب السياسية عام 2015، إلا أنه لم يُفعل حتى الآن. ويعود ذلك إلى أن هذا القانون يتضمن مواد تنظم عمل الأحزاب من حيث التمويل ووسائل الدعم ومنع امتلاك السلاح، وهي جوانب لا تنسجم مع مصالح القوى التقليدية المتنفذة. لذلك تم تعطيل تطبيقه، مما أتاح لتلك الأحزاب مواصلة تعزيز نفوذها خارج الأطر القانونية، على حساب فرص الأحزاب الناشئة وإمكانية بناء تنافس سياسي عادل.
3. **استفحال الأحزاب التقليدية:** يعد من أبرز العوامل التي عمّقت أزمة العزوف والمقاطعة. فغياب تطبيق قانون ينظم عملها جعلها تحتكر المال والسلطة وتوظفهما في تعزيز موقعها داخل النظام السياسي. وقد أدى ذلك إلى انتشار ظاهرة المال السياسي واستغلال النفوذ من خلال استمالة الجماهير عبر شراء الأصوات، أو الضغط عليهم بوسائل متعددة مثل التهديد بالوظائف أو تقديم الامتيازات. ولأن هذه الأحزاب تفتقر في الغالب إلى برامج سياسية واضحة، فإنها تعتمد على الزبائنية السياسية بدلاً من المنافسة البرامجية.
4. **ضعف إمكانيات الأحزاب الناشئة:** تفتقر الأحزاب الناشئة في العراق إلى الأدوات والقدرات التي تحتكرها الأحزاب التقليدية من مال ودعم وسلطة، الأمر الذي يخلق حالة من عدم تكافؤ الفرص ويجعلها أقل قدرة على خوض منافسة عادلة أو تحقيق حضور فعّال. وفي هذا السياق، أوضح حامد السيد، أحد ممثلي الأحزاب الناشئة ونائب رئيس حزب «خط وطني»، في ندوة انتخابية أن هذه القوى لم تُستشر في صياغة قانون الانتخابات، وتعاني من ضعف الإمكانات وغياب الاعتراف بدورها، وهو ما يعمّق تبعيتها أمام القوى المهيمنة.

وبناءً على ما سبق، فإن العزوف والمقاطعة في العراق يعكسان مشكلة بنيوية أعمق، إذ تحولت الانتخابات من أداة للتغيير إلى وسيلة تمنح الأحزاب التقليدية شرعية لإدارة الصراع واستمراره.

### *البعد العلاقاتي والانتخابات في العراق

تُسند العلاقة بين المواطنين والدولة على أساس المواطنة، التي تُعد من المبادئ المؤسسة للاجتماعات المدنية الفاعلة، إذ تجعل الولاء موجهاً للدولة فحسب. وتمثل المواطنة العلاقة بين الفرد والدولة، إذ يدين الفرد بالولاء للدولة، وفي المقابل يتمتع بحمايتها. فهي مصدر الحقوق ومناط الواجبات للمواطن، وتؤسس لعلاقة سلمية ومتوازنة بين المواطنين والدولة.[6] إن العلاقة بصفة عامة تشير إلى ما يربط بين طرفين وأكثر، وأن العلاقة بين الطرفين تسند إلى عناصر تحدد طبيعة العلاقة بينهما، إذ الرابطة هي أساس في فهم العلاقة. كما أن الاعتماد المتبادل يعكس درجة اعتماد الأطراف على بعضهم البعض لتحقيق مصالحهم، والقوة تلعب دوراً في العلاقات بين الطرفين.[7]

وبناء عليه فإن عناصر البعد العلاقاتي تتمثل

- المواطنة: الحقوق والواجبات مقابل الولاء
- رابط الحاكم والمحكوم: تلبية احتياجات المواطنين مقابل الولاء.
- الاعتماد المتبادل: تبادل أصوات المواطنين مقابل تلبية الاحتياجات.
- القوة: السلطة لاستمالة أو إخضاع الآخرين.

6 . وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة -الأمة (دراسة حالة العراق)، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، 2014، ص 264

7 . عمرو خيري عبد الله وآخرون، المدخل لدراسات السلام وحل النزاع، جمعية الامل العراقية، العراق،2021، ص 94

### جذر البعد العلاقاتي

اتسمت العلاقة بين الأحزاب السياسية التقليدية والمواطنين منذ عام 2005 بانعدام الثقة واختلال التوازن، إذ تمثل هذه الأحزاب النظام السياسي ولم تنجح، لأسباب متعددة، في إدارة الدولة بالشكل المطلوب وتوفير الخدمات الأساسية بما يتوافق مع إمكانيات الدولة العراقية. كما استمر الفساد وافتقاد الكفاءة في تقديم الخدمات بصورة ملائمة، مما أدى إلى ضعف الرابط بين الحاكم والمحكوم وممارسة المواطنة بشكل صحيح. استمرار هذه الأحزاب التقليدية في الحكم رغم إثبات عدم جدارتها جعل المواطن يفقد الثقة بجدوى الاعتماد على الأحزاب السياسية أو المشاركة في انتخابها. إضافة إلى ذلك، ساهم اختلال ميزان القوة لصالح الأحزاب الحاكمة في تكريس علاقة غير متكافئة بين الدولة والمواطنين، مما فاقم ظاهرة العزوف والمقاطعة.

### آثار البعد العلاقاتي

1. ضعف الثقة بين المواطنين والأحزاب السياسية.
2. تتحول العلاقة بين المواطنين والأحزاب أحياناً إلى علاقة نفعية وزبائنية خلال موسم الانتخابات، إذ ينظر إلى المواطن مجرد صوت انتخابي، وليس كشريك فعال في عملية صنع القرار أو في ممارسة المواطنة
3. **استخدام السلطة للقوة لاستمالة بعض المواطنين:** تعتمد بعض الأحزاب التقليدية على القوة المرتبطة بالسلطة لاستمالة المواطنين، خاصة الذين يفتقرون إلى الموارد أو الفرص، بسبب عدم امتلاك هذه الأحزاب برامج وطنية واضحة. هذا يحول العلاقة بين الحاكم والمحكوم من علاقة قائمة على المواطنة إلى علاقة خضوع وسيطرة، إذ يُستغل ضعف المواطن ويصبح عرضة للتهميش، مما يزيد عزوفه أو مقاطعته للانتخابات.

4. **تشوّه العلاقة وانقطاعها:** أدى ضعف الالتزام بالحقوق والواجبات إلى تشوّه العلاقة بين المواطنين والأحزاب، وفقدان الولاء والثقة المتبادلة، ووصل الأمر إلى انقطاع كامل للعلاقة مع عدد كبير من المواطنين الذين لم تعد الأحزاب قادرة على تمثيل مصالحهم أو استمالتهم بشكل فعّال.

وبهذا، فإن البعد العلاقاتي أسهم بشكل كبير في ترسيخ ظاهرة العزوف والمقاطعة عن الانتخابات، إذ أصبحت العلاقة بين الأحزاب السياسية والمواطنين الذين اختاروا العزوف والمقاطعة متقطعة ومشوّهة نتيجة ضعف الالتزام بالحقوق والواجبات، وفقدان الثقة المتبادلة، وتحول العلاقة إلى علاقات نفعية وزبائنية.

ومن الجدير بالذكر أن العلاقة بين المواطنين والأحزاب السياسية لم تُبْنَ على أسس وطنية، بل على أسس مكوناتيّة، وهو ما ساهم في ضعف الثقة وأضعف الرابط الجامع بين الطرفين، الأمر الذي سنتناوله بالتفصيل في البعد الثقافي.

### *البعد الثقافي

جذر البعد الثقافي

إن مشكلة الهوية في العراق لم تكن نتاج عام 2003 فحسب، بل تعود جذورها إلى فشل مشروع بناء الدولة-الأمة عبر تاريخ العراق لأسباب متعددة. وقد تفاقمت هذه الأزمة بعد عام 2003 مع تكريس نموذج «دولة المكوّنات»، إذ تأسس النظام السياسي على أسس طائفية وإثنية عززت الولاءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامِعة. ونتيجة لذلك، طغت الهويات الجزئية على الهوية الوطنية، وانعكس هذا بصورة مباشرة على الوعي السياسي للمواطنين، إذ بات يتشكل وفق الانتماءات الطائفية

أو العشائرية أو الإثنية، الأمر الذي جعل المواطن يتعامل مع الانتخابات من منظور هويته الفرعية بدلاً من الانطلاق من هوية وطنية جامعة. ومن هنا، برزت أنماط متعددة من السلوك الانتخابي لدى المواطنين، تمثلت في أربعة أنماط رئيسة، وهي ما سيتضح في آثار هذا البعد.

**آثار البعد الثقافي**

1. ضعف الهوية الوطنية الجامِعة: غياب الهوية الوطنية الجامِعة جعل المواطن غير معني بالتصويت على أساس البرامج الانتخابية التي تخدم المصلحة العامة. وبدلاً من ذلك، طغت الهويات الفرعية (المحلية، العشائرية، الطائفية) على اختيارات الناخبين، فأصبح التصويت يتم وفق الانتماء لا وفق البرنامج. هذا النمط من السلوك الانتخابي يُعرف بـ«التصويت الهوياتي»، وهو يعكس انخفاضاً في مستوى الوعي السياسي.
2. سيطرة الهويات الفرعية على الأحزاب السياسية: اعتماد الأحزاب على الطائفية أو القومية أو العشائرية في برامجها وقواعدها الانتخابية أدى إلى تقويض المشروع الوطني الجامِع. هذا الواقع دفع شريحة من المواطنين ذوي الوعي السياسي إلى الامتناع عن التصويت، ليس لامبالاة، بل كفعل احتجاج واعٍ ضد الأحزاب المبنية على الهويات الفرعية، أي ما يُعرف بـ«المقاطعة الواعية
3. خيبة الأمل من العملية السياسية (العزوف اللامبالي): غياب الهوية الوطنية وطغيان الهويات الفرعية يولد شعوراً بعدم جدوى الانتخابات، فيترك بعض المواطنون المشاركة كلياً، وهو ما يعكس ضعف الوعي السياسي.
4. اعتماد المقابل الشخصي أو المادي في الاختيار (التصويت الزبائني): ضعف الهوية الوطنية يجعل الولاء للمنفعة الشخصية لا للوطن، فيتحول التصويت إلى تبادل مصالح مادية أو خدمية بدلاً من الانتماء لمشروع وطني.

وبناءً عليه، فإن غياب هوية وطنية جامِعة أدى إلى تفتت الثقافة السياسية وظهور أنماط متعددة لدى المواطنين، مما يضعف المشاركة السياسية الواعية ويؤكد الحاجة إلى بناء هوية وطنية جامِعة.

## المحور الرابع: المعالجات المقترحة للعزوف والمقاطعة (من منظور تحويل الصراع)

تتطلب معالجة ظاهرة العزوف والمقاطعة عن الانتخابات من منظور تحويل الصراع نهجاً شاملاً يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الثلاثة المسببة لهذه الظاهرة: البنيوي، الثقافي، والعلاقاتي. لا يمكن إيجاد حلول فعالة إذا جرى إهمال أي بعد، إذ يعتمد النجاح على تكامل جهود الحكومة، والمؤسسات المدنية، والمواطنين أنفسهم.

مدخل تحويل الصراع هو عملية طويلة الأمد، تقوم على حلول تدريجية موزعة على مدى قصير، متوسط، وطويل. فالإصلاح السياسي والاجتماعي لا يحدث بمعجزة، بل من خلال خطوات واقعية على الأرض، بما يتيح للناخبين العازفين والمقاطعين أن يشعروا بأن مشاركتهم فعالة وذات معنى.

### 1. معالجة الجذر البنيوي

المشكلة الأساسية تكمن في بنية النظام السياسي الحالي، التي تتيح للأحزاب التقليدية السيطرة على العملية الانتخابية، بما في ذلك التحكم بالقانون الانتخابي وتأجيل إقرار قانون الأحزاب الجديد. هذا يمنع ظهور منافسين حقيقيين ويضعف المشاركة السياسية، مما يزيد من العزوف والمقاطعة. كما يشير أحد التحليلات: «لكي يحدث إصلاح حقيقي، يجب تغيير النظام الذي يسمح بتوزيع المناصب على أسس طائفية، وفي غياب تغيير حقيقي، سيظل تشكيل الحكومة في العراق منفصلاً عن التصويت العام».[8]

8 .victoria stewart-Jolley,Iraq's electoral system, Middle East and North programme,october, 2025,p3

يعكس هذا أن الجذر البنيوي للظاهرة يكمن في بنية النظام السياسي نفسها. وعليه، يجب معالجة آثار هذا الجذر تدريجياً عبر إصلاحات قانونية وسياسية تمكّن الأحزاب الناشئة وتشجع المواطنين العازفين والمقاطعين على المشاركة، لتصبح الانتخابات وسيلة حقيقية للتغيير، لا مجرد إجراء شكلي.

1) إصلاح القانون الانتخابي

الإجراء: صياغة قانون انتخابي عادل يضمن التمثيل الوطني ويحد من نفوذ الأحزاب التقليدية.

المسؤول: المفوضية العليا للانتخابات، عبر لجنة خبراء وباحثين مختصين، مع إشراف مراقبين مستقلين.

الهدف: ضمان نزاهة الانتخابات وتمكين المواطنين من ممارسة حقهم بحرية، بعيداً عن التحكم الحزبي التقليدي.

2) تفعيل دور الأحزاب السياسية الناشئة

الإجراء: نشر برامج وطنية واضحة وطموحة، واستمالة الشباب العازفين والمقاطعين بشكل مستمر وليس موسمياً.

الوسائل: وسائل التواصل الاجتماعي، الاجتماعات الشبابية، لقاءات مع مؤثرين وقيادات مجتمعية.

المسؤول: الأحزاب السياسية الناشئة كونها البديل الرئيسي للأحزاب التقليدية، مع دعم المجتمع المدني والإعلام في تعزيز رؤيتها.

الهدف: بناء قاعدة ناخبين واعية تشارك بفعالية، وتحفز المواطنين على رؤية بديل حقيقي للنظام التقليدي.

إن تنفيذ هذه الإصلاحات، بدءاً من صياغة قانون انتخابي عادل وصولاً

إلى تفعيل دور الأحزاب الناشئة، يهدف إلى تمكين المواطنين العازفين والمقاطعين من ممارسة حقهم الانتخابي بوعي وثقة. من خلال مشاركتهم، يبدأ التغيير التدريجي في النظام السياسي التقليدي، حيث تصبح الأحزاب الناشئة قوة منافسة حقيقية ويُعاد التوازن بين الحاكم والمحكوم. هذه العملية ليست فورية، بل تتطلب مرور دورات انتخابية متعددة، إلا أن خطواتها العملية تمنح المواطنين إحساساً بالمشاركة الفعلية وقدرتهم على إحداث تغيير ملموس في مستقبل بلدهم.

2. **معالجة جذر البعد العلاقاتي**

1) إعادة بناء العلاقة على أساس المواطنة والاعتماد المتبادل

الإجراء: صياغة برامج سياسية تعزز قيم الحقوق والواجبات، وتقديم حلول واقعية تلبي احتياجات المجتمع، مثل تحسين الخدمات، وتوفير فرص العمل، وتنفيذ إصلاحات ملموسة.

المسؤول: الأحزاب الناشئة والتحالفات الجديدة، بدعم من المجتمع المدني.

الهدف: تحويل العلاقة من علاقة نفعية إلى علاقة حاكم-محكوم قائمة على المواطنة والثقة، وجعل المواطن شريكاً حقيقياً في العملية السياسية.

2) تعزيز الحوار والتواصل المباشر مع المواطنين

الإجراء: عقد لقاءات شعبية دورية، فتح منصات حوار على وسائل التواصل الاجتماعي، والاستماع لمطالب المواطنين.

المسؤول: الأحزاب والتحالفات الجديدة، مع مراقبة منظمات المجتمع المدني.

الهدف: تقليل الفجوة بين السياسي والمواطن وتأسيس علاقة تفاعلية مستمرة.

3) تفعيل أدوات الرقابة والمساءلة

الإجراء: نشر تقارير دورية عن إنجازات وبرامج الأحزاب، وتمكين المواطنين من محاسبة ممثليهم.

المسؤول: الأحزاب الناشئة والتحالفات، بالتعاون مع منظمات الشفافية والمجتمع المدني

الهدف: بناء ثقة المواطن بالعملية السياسية عبر ضمان المساءلة.

وبناءً عليه، تهدف هذه الإجراءات إلى إعادة بناء الثقة بين المواطن والأحزاب السياسية، من خلال تحويل العلاقة من علاقة زبائنية ومصلحية إلى علاقة قائمة على أساس المواطنة والحقوق المتبادلة. ويتحقق ذلك عبر التزام الأحزاب الجديدة والتحالفات الصاعدة بطرح برامج وطنية واقعية، والتواصل المستمر مع المواطنين بعيداً عن السلوكيات النفعية المؤقتة، مثل تقديم الخدمات فقط خلال الانتخابات. إن ترسيخ هذا النهج سيحفّز المواطنين على المشاركة السياسية باعتبارها وسيلة حقيقية للتغيير، وليس مجرد استجابة لوعود انتخابية وقتية.

### 3. معالجة جذر البعد الثقافي

تتمثل المشكلة في سيطرة الهويات الفرعية على الهوية الوطنية الجامعة، مما أضعف الروابط المشتركة وأثر على المشاركة السياسية. لذلك، يجب ترسيخ هوية وطنية عليا كإطار أعلى من الانتماءات الفرعية، وهذا يحتاج إلى مدى طويل وجهد مستمر.

1) تعزيز الهوية الوطنية الجامعة

الإجراء: ترسيخ قيم المواطنة والانتماء الوطني على جميع الانتماءات الفرعية.

المسؤول: وزارة التربية والتعليم، وزارة الثقافة، الإعلام الوطني، منظمات المجتمع المدني.

الهدف: بناء هوية وطنية مشتركة قوية تشجع المواطنين على المشاركة السياسية الواعية وتقلل الانقسامات على أساس هويات فرعية.

2) نشر الوعي السياسي والثقافة السياسية

الإجراء: تعريف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم، توضيح أهمية المشاركة في الانتخابات، وإبراز أن صوتهم ضروري لبناء العراق، مع التوعية ضد الأساليب الزبائنية لاستمالة الناخبين.

المسؤول: منظمات المجتمع المدني، الجامعات، مراكز البحوث، الإعلام الوطني.

الهدف: رفع مستوى وعي المواطنين، وتشجيع المشاركة الواعية، وتمكينهم من المساهمة الفعّالة في بناء الدولة بعيداً عن التبعية أو استغلال المصالح المؤقتة.

## الخاتمة

إن ظاهرة العزوف والمقاطعة عن الانتخابات ليست مجرد خيار فردي، بل هي نتاج مشكلات عميقة في بنية النظام السياسي العراقي، الذي تشكّل على أساس الصراع على السلطة والتعددية المكونية للمجتمع. هذا النظام أنتج عوامل وأسباباً أدت إلى استمرار العزوف والمقاطعة، وإلى انخفاض فعالية المشاركة في العملية الانتخابية.

من خلال التحليل بمنهج تحويل الصراع، تبين أن البنية السياسية الحالية ساهمت في صياغة قوانين تعزز سيطرة الأحزاب التقليدية التي حكمت منذ عام 2005، كما عمّقت حالة عدم الثقة بين هذه الأحزاب والمواطنين نتيجة سوء إدارة الدولة وعدم تلبية تطلعاتهم. لقد أصبحت العلاقة بين الأحزاب والمواطنين قائمة على المصالح والنفعية، غابت فيها قيم المواطنة، في حين لعبت الهويات الفرعية دوراً في تشكيل خيارات الناخبين والتأثير على برامج الأحزاب.

هذه العوامل مترابطة وأسهمت بشكل مباشر في توليد ظاهرة العزوف والمقاطعة. لذلك، فإن معالجتها تتطلب نهجاً شاملاً يأخذ في الاعتبار جميع الأبعاد—البنيوي، الثقافي، والعلاقاتي—مع إدراك أن التغيير لا يحدث بين ليلة وضحاها. ويستلزم الأمر وضع خطة عمل على مستويات زمنية قصيرة، متوسطة، وطويلة، مع التركيز على تعزيز وعي المواطنين ومشاركة الشباب الواعي في العملية السياسية، وتمكين الأحزاب الناشئة والتحالفات الجديدة التي تسعى لتأسيس علاقة قائمة على المواطنة والثقة، بحيث يشعر المواطن أن مشاركته تُحدث تغييراً حقيقياً ومستداماً في النظام السياسي.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org